

سياسة تنفيذ الأوامر
الإصدار 2
تسري اعتباراً من: 09/2026

تشكل هذه الوثيقة سياسة تنفيذ الأوامر المتبعة لدينا (يُشار إليها فيما يلي بلفظ "سياسة تنفيذ الأوامر")، وتسري على اكويتي سيكوريٲيز للوساطة العملات ذ.م.م ("اكويتي" أو "نحن") وعلى خدمات التعامل التي نقدمها على أساس التنفيذ فقط فيما يتعلق بالمنتجات المقدمة دون مشورة. وتسري هذه السياسة على كل من عقود الفروقات ("CFDs") والأوراق المالية.

وعند تداولك من خلال منصتنا أو خدمة التداول الإلكتروني، فإنك توافق على تنفيذ الأوامر الصادرة عنك بالطريقة المبينة أدناه.

يحدد المتن الرئيس لسياسة تنفيذ الأوامر الماثلة الأحكام التي تسري بوجه عام على المنتجات التي نقدمها. وتختلف كيفية معالجة الأوامر وتوجيهها وتسعيرها وتنفيذها باختلاف المنتجات، وترد الترتيبات الخاصة بكل منتج في ملاحق سياسة تنفيذ الأوامر الماثلة على النحو التالي:

- الملحق 1 (عقود الفروقات)؛ و
- الملحق 2 (الأوراق المالية).

وفي حال وجود أي تعارض بين المتن الرئيس وأي ملحق، فتسود أحكام الملحق ذي الصلة فيما يتعلق بالمنتج الذي ينطبق عليه.

وتشكل هذه الوثيقة جزءاً من اتفاقيتك معنا. وتكون للمصطلحات المعرفة التي تبدأ بأحرف كبيرة ولم يرد تعريفها في هذه الوثيقة المعاني المخصصة لها في الشروط.

1- التنفيذ على أفضل وجه

يقصد بالتنفيذ على أفضل وجه الالتزام الواقع على الشركات التي تزاوّل أنشطة استثمارية، مثل اكويتي، باتخاذ ما يلزم لتحقيق أفضل نتيجة ممكنة لعملائها عند تنفيذ أوامره أو إحالتها إلى شركات أخرى لتنفيذها. ولا يترتب على اكويتي تجاهك، بسبب المسائل المبينة في سياسة تنفيذ الأوامر أو في هذا الملخص، أي واجبات أو مسؤوليات ائتمانية تتجاوز الالتزامات التنظيمية المحددة المفروضة عليها أو ما تم الاتفاق عليه تعاقدياً. وعند تنفيذ أي أمر، ستسعى اكويتي إلى ما يلي:

- الامتثال للهدف العام المتمثل في اتخاذ جميع الخطوات الكافية لتحقيق أفضل نتيجة ممكنة لعملائها بصورة متسقة؛
- مراعاة مختلف عوامل التنفيذ ومعاييرها؛
- التصرف بأمانة وعدالة ومهنية بما يحقق مصلحة عملائها على أفضل وجه؛
- اتباع تعليمات العميل، ويُعد ذلك في حد ذاته وفاءً بالتزاماتنا المتعلقة بالتنفيذ على أفضل وجه؛
- وضع ترتيبات وسياسات للتنفيذ والمحافظة عليها؛
- تزويد العملاء بالإفصاحات المتعلقة بسياسات التنفيذ الخاصة بها؛
- مراقبة مدى فعالية ترتيبات التنفيذ وسياساته؛
- إجراء مراجعات دورية لترتيبات التنفيذ وسياساته؛ و

- أن تكون قادرة على أن تثبت لعملائها أنها نفذت الأوامر وفقًا لسياسات التنفيذ.

2- الالتزام بالتنفيذ على أفضل وجه

عند التعامل مع العملاء، تلتزم اكويتي بمتطلبات التنفيذ على أفضل وجه عندما يكون العميل معتمدًا بصورة مشروعة على اكويتي في تنفيذ الأمر. وتراعي اكويتي الاعتبارات التالية للمساعدة في تحديد ما إذا كان العملاء يعتمدون عليها، بوجه عام، اعتمادًا مشروعًا ضمن الإطار القانوني المشار إليه أعلاه:

- الطرف الذي بادر بإصدار الأمر؛ فإذا كنت أنت من بادر بذلك، تقل احتمالية اعتبارك معتمدًا علينا اعتمادًا مشروعًا؛
- ما إذا كان العرف السائد في السوق يقتضي المقارنة بين مقدمي الخدمات؛ فإذا كانت الممارسة السوقية المتعلقة بمنتج معين تشير إلى أن بإمكانك الوصول إلى عدة مزودين قد يقدمون عروض أسعار، وأن لديك القدرة على المقارنة بينها، تقل احتمالية اعتبارك معتمدًا علينا اعتمادًا مشروعًا؛
- مستوى الشفافية النسبي في السوق؛ فإذا كانت معلومات التسعير متاحة بشفافية وكان من المعقول افتراض إمكانية وصولك إلى تلك المعلومات، تقل احتمالية اعتبارك معتمدًا علينا اعتمادًا مشروعًا؛ و
- المعلومات التي تقدمها اكويتي وأي اتفاق يتم التوصل إليه؛ فإذا كانت الاتفاقيات أو الترتيبات المبرمة معك (بما في ذلك أحكام سياسة تنفيذ الأوامر الماثلة)، لا تدل أو توحى بوجود تفاهم على أنك ستعتمد علينا اعتمادًا مشروعًا، أو بأننا وافقنا على تنفيذ أوامرك على أفضل وجه.

3- الموافقة على سياسة تنفيذ الأوامر وتعديلاتها

نظرًا إلى أن هذه الوثيقة تشكل جزءًا من اتفاقيتك معنا، فإن موافقتك على الاتفاقية أو اعتبارك موافقًا عليها تُعد أيضًا موافقة منك على أحكام سياسة تنفيذ الأوامر الماثلة، التي يجوز لأكويتي تعديلها أو استكمالها من وقت إلى آخر وفقًا لتقديرها المطلق والمنفرد.

4- معالجة الأوامر وتخصيصها وتجميعها في إطار خدمات التداول القائمة على التنفيذ فقط

يحدد الملحق المعني الدور الذي تؤديه اكويتي فيما يتعلق بكل منتج، وطبيعة التداولات، وترتيبات التسوية المعمول بها. كما تبين الشروط تفاصيل كيفية تعاملنا مع أوامرك. ويورد قسم "تفاصيل المنتجات" على موقعنا الإلكتروني وعلى المنصة التفاصيل الكاملة لشروط التداول الخاصة بأنواع المنتجات المتاحة لك للتعامل فيها.

وتتعهد اكويتي بمعالجة جميع الأوامر وفقًا للوائح المعمول بها وسياساتها الداخلية، والتي يرد بعض منها بمزيد من التفصيل أدناه:

- تبذل اكويتي مساعيها المعقولة لتحقيق تنفيذ سريع وعادل وفعال للأوامر، ودون تدخل يدوي من موظف التداول في معظم الحالات. وفي معظم الأحوال، يظهر تنفيذ الأمر تلقائيًا على المنصة أو خدمة التداول الإلكتروني.
- إذا كانت الأوامر تخضع للتنفيذ اليدوي من جانب موظف التداول، فتُنفذ الأوامر المتماثلة بالتتابع بحسب وقت استلامها، على أساس أسبقية الاستلام. ومع ذلك، تحتفظ اكويتي بالحق في عدم اتباع هذا الترتيب إذا كانت خصائص الأمر أو ظروف السوق السائدة تجعل تنفيذه بهذه الطريقة متعذرًا من الناحية العملية، أو إذا لم يكن ذلك في مصلحة العميل.
- وفقًا للبند 33 من الشروط، يحق لأكويتي تجميع أوامرك مع أوامر عملاء آخرين، ويعني ذلك أنه يجوز لنا ضم أوامرك إلى تلك الأوامر لتنفيذها مجتمعة في صورة أمر واحد.

- لا يجوز لأكويتي تجميع الأوامر إلا إذا رأت، على نحو معقول، أن التجميع لن يؤدي في مجمله إلى الإضرار بأي عميل يُراد تجميع أمره. ومع ذلك، فقد يترتب على التجميع حصولك على سعر أكثر أو أقل ملائمة، أو قد يترتب عليه أثر إيجابي أو سلبي عليك فيما يتعلق بأمر معين.
- إذا جمعت أكويتي عدة أوامر لعملاء، فتُخصص جميع الأوامر على نحو عادل، بما في ذلك الحالات التي يُنفذ فيها الأمر المجمع تنفيذًا جزئيًا، مع مراعاة حجم أوامر العميل وأسعارها. وإذا جرى تجميع أمرين متماثلين لعميلين، فيؤخذ سعر كل أمر وحجمه في الاعتبار عند تحديد أكويتي للتخصيص النهائي في حالة التنفيذ الجزئي. وإذا لم يُنفذ الأمر المجمع بالسعر ذاته، فيجوز لأكويتي احتساب متوسط الأسعار المدفوعة أو المستلمة.
- تُسجل الأوامر المجمعة وتُخصص بدقة وعلى وجه السرعة. وتسعى أكويتي إلى ضمان ظهور هذه الأوامر على المنصة أو خدمة التداول الإلكتروني بأسرع الطرق وأكثرها كفاءة ممكنة. ويجوز النظر في إعادة تخصيص المراكز إذا ترتب على أحد الأوامر أثر ضار عليك.

5- تنفيذ الأوامر

عند تنفيذ الأوامر نيابةً عنك، تتخذ أكويتي جميع الخطوات الكافية لتحقيق أفضل نتيجة ممكنة. ونراعي عوامل التنفيذ المبينة أدناه ومعايير التنفيذ، ونحدد الأهمية النسبية لكل منها استنادًا إلى تقديرنا التجاري وخبرتنا، في ضوء معلومات السوق المتاحة. وتختلف كيفية توجيه أوامرك وتنفيذها، وكذلك الدور الذي تؤديه أكويتي في عملية التنفيذ، باختلاف المنتج، وذلك على النحو المبين في الملحق ذي الصلة.

6- عوامل التنفيذ وأهميتها النسبية

يتعين على أكويتي مراعاة عدد من عوامل التنفيذ عند تنفيذ أي أمر، وهي:

- 1) تحديد السعر؛
- 2) التكاليف التي يتحملها العملاء؛
- 3) سرعة التنفيذ والتسوية واحتمالية إتمامهما؛
- 4) حجم المركز؛
- 5) طبيعة الأمر؛ و
- 6) أي اعتبارات أخرى ذات صلة.

وتختلف الأهمية النسبية لعوامل التنفيذ، مع مراعاة المعايير التالية:

- خصائص أمر العميل (بما في ذلك حجم الأمر وطبيعته)؛
- خصائص المنتج محل ذلك الأمر؛ و
- خصائص أي جهة تنفيذ قد يُوجّه إليها الأمر.

وتكون درجة الأهمية وترتيب الأولوية اللذان نخصصهما لعوامل التنفيذ عند تنفيذ الأوامر التي تساوي حجم السوق المعروض أو تقل عنه على النحو التالي:

عامل التنفيذ	الأهمية النسبية
السعر	1
تكلفة التنفيذ	2
سرعة التنفيذ واحتمالية إتمامه	3
الحجم	4
طبيعة الأمر	5

أ- السعر

تستند الأسعار المعروضة على منصتنا إلى أفضل أسعار البيع والشراء المتاحة لك في ذلك الوقت. ويشكل الفارق السعري جزءًا من تكلفة التداول، ويكون مدمجًا في أسعار البيع والشراء التي تعرضها اكويتي. ولا تعني هذه الأسعار بالضرورة توافر سيولة كافية عند ذلك المستوى السعري لتنفيذ جميع الأوامر بالكامل. وإذا تجاوز حجم الأمر حجم السيولة المتاحة عند السعر المعروض، فقد يتم التنفيذ عبر مستويات سعرية متعددة متاحة لدى مزودي السيولة أو البورصات ذات الصلة أو جهات التنفيذ. وبناءً عليه، قد يكون سعر التنفيذ الذي يحصل عليه العميل سعرًا متوسطًا ناتجًا عن عمليات تنفيذ متعددة، وقد يكون أقل ملائمة من السعر المعروض على منصتنا وقت تقديم الأمر.

وفيما يتعلق بالأوراق المالية، تعكس أسعار البيع والشراء أسعار السوق السائدة المستقاة من البورصات أو جهات التنفيذ ذات الصلة، وقد تتضمن أي هامش سعري إضافي أو عمولة واجبة التطبيق، على النحو المبين في الملحق ذي الصلة. ويعتمد مصدر السعر بحسب المنتج، وذلك على النحو المبين في الملحق ذي الصلة. وقد تختلف أسعار البيع والشراء المعروضة لدينا عن الأسعار التي يعرضها مقدمو الخدمات الآخرون، إذ قد تأخذ هذه الأسعار في الاعتبار رسومنا وأتعابنا وهوامشنا السعريّة الإضافية، بحسب مقتضى الحال. كما قد تختلف رسومنا وأتعابنا عن رسوم وأتعاب مقدمي الخدمات الآخرين وعن تقييمهم لظروف السوق وتقلباته. ولا نستطيع أن نضمن أن أسعار البيع والشراء المعروضة على المنصة تمثل دائمًا أفضل أسعار السوق السائدة المتاحة للعملاء.

ب- الرسوم والأتعاب

تتوفر الرسوم والأتعاب المعمول بها حاليًا على موقعنا الإلكتروني، بما في ذلك أي طريقة لاحتساب التكاليف والرسوم، وأي عمولة واجبة التطبيق.

ج- سرعة التنفيذ واحتمالية إتمامه

قد تعتمد سرعة التنفيذ على البنية التحتية للتداول المطبقة على المنتج ذي الصلة، بما في ذلك، بالنسبة إلى عقود الفروقات، مزود خدمة الإنترنت ومركز البيانات الذي يتداول من خلاله عميل مزود خدمة الإنترنت، وكذلك على نوع الأمر ومعايير التداول الخاصة بمزودي السيولة الأساسيين أو وسيط التنفيذ. ويُعد التنفيذ السريع أمرًا جوهريًا لضمان تنفيذ الأوامر بدقة. وقد يؤدي زمن التأخير، أي التأخير الواقع بين وقت تقديم الأمر ووقت تنفيذه، إلى حدوث تأخيرات، وبالتالي إلى تنفيذ الأوامر بالسعر التالي المتاح. وفي هذه الحالة، قد يُنفذ الأمر بسعر أفضل أو أسوأ بالنسبة إلى العميل، بحسب السعر متاح حينئذ. وفيما يتعلق باحتمالية التنفيذ، فإننا نراجع دوريًا مجموعة مزودي السيولة لدينا و/أو وسطاء التنفيذ الذين نتعامل معهم. وإذا لم يعد أي مزود سيولة أو وسيط تنفيذ مستوفيًا لمعايير حدود التحمل المتفق عليها داخليًا، مع التركيز بصفة خاصة على سرعة التنفيذ ومعدل رفض الأوامر، فسنزيل مزود السيولة المعني من المجموعة أو نتوقف عن التعامل مع وسيط التنفيذ المعني إلى حين إشعار آخر. أما بالنسبة إلى الأوراق المالية، فيخضع التنفيذ لجلسات التداول وساعات العمل الخاصة بالبورصة ذات الصلة. وتُدرج الأوامر المقدمة خارج ساعات جلسة التداول في قائمة انتظار، وتُنفذ عند افتتاح البورصة ذات الصلة في المرة التالية بالسعر متاح حينئذ.

د- حجم الأمر

تعرض اكويتي أسعارًا ضمن حد أدنى وحد أقصى لحجم الأمر. وإذا كان حجم الأمر الصادر عنك أكبر، فقد تختلف الأسعار المعروضة، إذ قد يكون الأمر أكثر تأثرًا بظروف السوق والسيولة المتاحة وإجراءات إدارة المخاطر لدينا. ويرجى الرجوع إلى البند 6(أ) لمزيد من المعلومات بشأن أثر حجم الأمر في التسعير.

وتحتفظ اكويتي بالحق في رفض الأوامر الكبيرة، سواء كانت أوامر منفردة أو أوامر تتراكم لتشكّل مركزًا كبيرًا، إذا كان من شأنها تعريض اكويتي أو عملائها لمخاطر كبيرة.

هـ- طبيعة الأمر

يظهر السعر الذي يمكنك اختيار إبرام المعاملة به على المنصة أو من خلال خدمة التداول الإلكتروني. ويعتمد الأساس الذي يُحدد بموجبه السعر الذي تتعامل به على المنتج، ويُبين في الملحق ذي الصلة، وقد يخضع لأي تكاليف واجبة التطبيق بالإضافة إلى رسومنا القياسية، بصرف النظر عن تصنيف العميل.

و- اعتبارات أخرى

بالإضافة إلى عوامل التنفيذ المذكورة أعلاه والأهمية التي نوليها لكل منها عند تنفيذ الأوامر، فإن هناك العديد من العوامل الأخرى التي قد تؤثر في السعر، مثل عرض أسعار المنتجات خارج ساعات السوق المعتادة، إذ قد تكون هذه المنتجات أقل سيولة وأكثر تقلبًا.

7- جهة التنفيذ

يُحدد في الملحق ذي الصلة جهة التنفيذ الخاصة بكل منتج، وكذلك الدور الذي تؤديه اكويتي فيما يتعلق بتلك الجهة.

8- العوامل التي تؤخذ في الاعتبار عند تحديد جهة التنفيذ

تشمل العوامل التي تؤخذ في الاعتبار عند اختيار الجهات التي توضع لديها أوامرك أو التي نحيل إليها أوامرك لتنفيذها فيما يتعلق بمنتج معين ما يلي:

- الأسعار العامة المتاحة؛
- عمق السيولة؛
- مستوى التقلب النسبي في السوق؛
- سرعة التنفيذ؛
- تكلفة التنفيذ؛
- الجدارة الائتمانية لمزود السيولة أو وسيط التنفيذ، بحسب مقتضى الحال؛
- استراتيجيات التداول لدى جهة التنفيذ؛ و
- جودة التسوية وتكلفتها.

9- التعليمات المحددة

يجوز للعملاء أن يطلبوا من اكويتي تنفيذ أوامرهم وفقًا لتعليمات محددة، سواء بوجه عام أو على أساس كل حالة على حدة. وسنسعى إلى تنفيذ الأمر وفقًا لتلك التعليمات المحددة. وقد يترتب على هذه الأوامر المحددة تكاليف أعلى، وفي هذه الحالة تُخطر اكويتي العميل أولاً بالرسوم المعدلة قبل قبول الأمر.

وقد تحول أي تعليمات محددة يصدرها العميل دون تمكن اكويتي من اتخاذ الخطوات التي وضعتها ونفذتها بموجب سياسة تنفيذ الأوامر الخاصة بها لتحقيق أفضل نتيجة ممكنة عند تنفيذ تلك الأوامر، وذلك فيما يتعلق بالعناصر التي تغطيها تلك التعليمات. وكما هو مبين أعلاه، إذا اتبعت اكويتي تعليمات محددة، فُتُعد بذلك قد أوفت بمتطلبات التنفيذ المترتبة عليها.

ويُخطر العملاء بأي تغييرات تطرأ على هذه السياسة من خلال نشر نسخة جديدة منها على موقعنا الإلكتروني. ويُنصح العملاء بمراجعة السياسة بصورة دورية للتأكد من اطلاعهم على أي تحديثات. ويُعد استمرار استخدام خدماتنا بعد نشر نسخة معدلة من السياسة قبولاً منك للتغييرات.

الملحق 1 – عقود الفروقات

يحدد هذا الملحق الترتيبات الخاصة بالمنتجات التي تسري على عقود الفروقات، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، عقود الفروقات على العقود الآجلة والخيارات ، والصرف الأجنبي الفوري والمعادن، والمؤشرات المتجددة ، والسلع المتجددة ، والعملات المشفرة، والأسهم، والصناديق المتداولة في البورصة، ويجب قراءته بالاقتران مع المتن الرئيس لسياسة تنفيذ الأوامر الماثلة.

1- طبيعة عقود الفروقات ودور اكويتي

عقود الفروقات هي منتجات مشتقة يتم تنفيذها خارج منصة التداول كمعاملات ثنائية خارج البورصة ("OTC") بينك وبين اكويتي، حيث تتصرف اكويتي كأصيل وطرفاً مقابلًا في معاملتك. ولا يجوز سداد عقود الفروقات إلا نقدًا، كما أنها لا تمنحك حق ملكية أي أصل أساسي. **2- معالجة الأوامر**

تُبرم جميع معاملات عقود الفروقات باعتبارها معاملات ثنائية خارج البورصة بينك وبين اكويتي، حيث تتصرف اكويتي بصفتها طرفاً أصيلاً وطرفاً مقابلًا. ولا تُنفذ عقود الفروقات في أي بورصة منظمة أو جهة تداول. وبين قسم "تفاصيل المنتجات" على موقعنا الإلكتروني وعلى المنصة التفاصيل الكاملة لشروط التداول الخاصة بأنواع عقود الفروقات المتاحة لك للتعامل فيها.

3- المعالجة المباشرة للأوامر

فيما يتعلق بعقود الفروقات، تعمل اكويتي كوسيط يعتمد المعالجة المباشرة للأوامر. ولا تتصرف اكويتي بوصفها جهة التنفيذ؛ بل تُحال أوامرك إلى مزود سيولة من ضمن مجموعة مزودي السيولة المجمعة لدى اكويتي لتنفيذها. وعند تحديد السعر، وبناءً على معايير الأمر الصادر عنك، تختار اكويتي الأسعار المقدمة من جهات تنفيذ مختلفة ضمن مجموعة مزودي السيولة المجمعة لديها (أي البنوك أو المؤسسات المالية الأخرى التي توفر أسعار بيع وشراء قابلة للتنفيذ لعقود الفروقات بصورة مستمرة أو منتظمة) وتقيّمها. وقد تشمل هذه المجموعة من مزودي السيولة جهات تنفيذ تربطها باكويتي ملكية مشتركة.

4- السعر

فيما يتعلق بعقود الفروقات، يُستمد تدفق الأسعار المعروضة من مجموعة مزودي السيولة لدى اكويتي، بهدف توفير أسعار تنافسية وفروق أسعار أضيق وسيولة أكبر.

5- طبيعة الأمر

فيما يتعلق بعقود الفروقات، يستند السعر الذي تتعامل به بوجه عام إلى السعر الذي تتلقاه اكويتي من مجموعة مزودي السيولة المجمعة لديها، وقد يخضع لأي تكاليف واجبة التطبيق بالإضافة إلى رسومنا القياسية، بصرف النظر عن تصنيف العميل.

6- جهة التنفيذ

فيما يتعلق بعقود الفروقات، تكون جهة التنفيذ هي مزود السيولة المعني من ضمن مجموعة مزودي السيولة لدى اكويتي. ولا تُعد اكويتي نفسها جهة التنفيذ. ولا تُنفذ أوامر عقود الفروقات في أي سوق منظمة أو منشأة تداول متعددة الأطراف أو منشأة تداول منظمة أو أي جهة تداول أخرى.

الملحق 2 – الأوراق المالية

يحدد هذا الملحق الترتيبات الخاصة بالمنتجات التي تسري على الأوراق المالية، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الأسهم، والصناديق المتداولة في البورصة، والسندات، والخيارات على الأسهم أو الصناديق المتداولة في البورصة أو السندات، ويجب قراءته بالاقتران مع المتن الرئيس لسياسة تنفيذ الأوامر الماثلة.

1- طبيعة الأوراق المالية ودور اكويتي

تُنفذ أوامر الأوراق المالية من خلال وسيط تنفيذ من الغير في بورصات منظمة. وتتصرف اكويتي بصفتها وكيلًا في تسيير أوامرك، ولا تتصرف بصفتها طرفًا أصيلًا أو طرفًا مقابلًا في تداولاتك.

2- معالجة الأوامر والتسوية

تُنفذ جميع تداولات الأوراق المالية في بورصة منظمة من خلال وسيط تنفيذ من الغير. وتتصرف اكويتي بصفتها وكيلًا، ولا تكون الطرف المقابل في تداولاتك. وبناءً عليه، لا تُعد تلك التداولات معاملات ثنائية خارج البورصة. ويبين قسم "تفاصيل المنتجات" على موقعنا الإلكتروني وعلى المنصة التفاصيل الكاملة لشروط التداول الخاصة بالأوراق المالية المتاحة لك للتعامل فيها. وتتم تسوية التداولات المنفذة على أساس T+1 أو T+2، أي بعد يوم عمل واحد أو يومي عمل من تاريخ التداول، بحسب الأعراف المعمول بها في البورصة ذات الصلة، وتُحفظ الأوراق المالية من خلال ترتيبات الحفظ الأمين الخاصة بوسيط التنفيذ.

3- توجيه الأوامر وتنفيذها

تتصرف اكويتي بصفتها وكيلًا وتوجه أوامرك إلى وسيط تنفيذ من الغير لتنفيذها في البورصة المنظمة ذات الصلة. ولا تُعد اكويتي جهة التنفيذ، كما لا تتصرف بصفتها طرفًا أصيلًا أو طرفًا مقابلًا في تداولاتك. وتُحال أوامرك إلى وسيط تنفيذ يتمتع بعضوية مناسبة في البورصات وبإمكانية الوصول إلى الأسواق بما يمكنه من تنفيذ الأوامر في البورصات المنظمة. ويتولى وسيط التنفيذ تنفيذ الأوامر على نحو يحقق أفضل نتيجة ممكنة للأمر، مع مراعاة أسعار البورصة السائدة والسيولة المتاحة. وتُستمد الأسعار من البورصة المنظمة ذات الصلة التي تُتداول فيها الورقة المالية، وتتم التسوية على أساس T+1 أو T+2 من خلال ترتيبات الحفظ الأمين الخاصة بوسيط التنفيذ.

4- السعر

فيما يتعلق بالأوراق المالية، يُستمد السعر من البورصة المنظمة ذات الصلة التي تُتداول فيها الورقة المالية. ويعكس التسعير أسعار البورصة السائدة.

5- سرعة التنفيذ واحتمالية إتمامه

فيما يتعلق بالأوراق المالية، قد تعتمد سرعة التنفيذ على معايير التداول الخاصة بوسيط التنفيذ. ونراجع وسطاء التنفيذ الذين نتعامل معهم بصورة دورية، وإذا لم يعد أي وسيط تنفيذ مستوفيًا لمعايير حدود التحمل المتفق عليها داخليًا، مع التركيز بصفة خاصة على سرعة التنفيذ ومعدل رفض الأوامر، فسنوقف عن التعامل مع وسيط التنفيذ المعني إلى حين إشعار آخر.

6- طبيعة الأمر

فيما يتعلق بالأوراق المالية، يستند السعر الذي تتعامل به بوجه عام إلى متوسط السعر الذي حصلت عليه اكويتي عند تنفيذ الأمر لدى جهة تنفيذ من الغير، وقد يخضع في هذه الحالة لأي تكاليف واجبة التطبيق يفرضها الطرف الخارجي، بالإضافة إلى رسومنا القياسية، بصرف النظر عن تصنيف العميل.

7- جهة التنفيذ

فيما يتعلق بالأوراق المالية، تكون جهة التنفيذ هي البورصة المنظمة ذات الصلة التي تكون الورقة المالية مدرجة ومتداولة فيها. وتُحال أوامرك إلى وسيط تنفيذ يتولى تنفيذها في البورصة المنظمة المناسبة.

8- العوامل التي تؤخذ في الاعتبار عند تحديد جهة التنفيذ

نظرًا إلى أن اكويتي تتصرف بصفتها وكيلاً وتحيل أوامر إلى وسيط تنفيذ لتنفيذها في بورصة منظمة، تشمل العوامل التي تؤخذ في الاعتبار عند اختيار وسيط التنفيذ والبورصة ذات الصلة ما يلي:

- الأسعار العامة المتاحة؛
- عمق السيولة؛
- مستوى التقلب النسبي في السوق؛
- سرعة التنفيذ؛
- تكلفة التنفيذ؛
- الجدارة الائتمانية لوسيط التنفيذ؛
- استراتيجيات التداول لدى جهة التنفيذ؛ و
- جودة التسوية وتكلفتها.